@Tafsircenter

دراسة الانفرادات الواردة في النَّشر من طريق الأصبهاني عن ورش

عثمان بن علي بندو

www.tafsir.net

مركز تفسير للدراسات القرآنية
Tafsir Center For Qur'anic Studies

المعلومات والآراء المقدَّمة هي للكتّاب، ولا تعبّر
بالضرورة عن رأي الموقع أو أسرة مركز تفسير

ملخص البحث:

ألّف ابن الجزري كتاب النَّشْر جامعًا فيه كلَّ ما صحّ من قراءة الأئمة العشرة زيادةً على ما في الشاطبية من القراءات السبع وعلى ما في الدرّة المضيئة من القراءات الثلاثِ، وقد تميّز كتاب النشر بتفصيل المسائل وبيان الأحكام، والعزو إلى كلّ مصدر بما نقل، وكثير من الأحكام متّفق عليها، وبعض الأحكام تميّزت بورود عدّة أوجه فيها؛ فمِن المصادر مَن أخذ بوجه، ومنهم مَن أخذ بالوجوه جميعًا، فيوضّح ابن الجزري ذلك، كقوله في مدّ البدل: «فإنّ ورشًا من طريق الأزرق مدّ ذلك كلَّه على اختلاف بين أهل الأداء في ذلك»، فيبيّن اختلافهم، وبعض المصادر شذّت عن هذا كلّه، فنقلت وجوهًا غريبة مخالفة للإجماع، فأثبتَ ابن الجزري بعضها وهي قليلة جدًّا، وحكم على كثير منها بالضَّعف والشذوذ ولم يُثبتها في طيبة النشر التي هي عمدة الرواية، وخالفه المغاربة في بعضها فأثبتوه روايةً، فصار في حكم المقروء به بمجموع الطرق، فيرتفع عنه وصف الشذوذ والضَّعف.

وكذلك خالف المغاربةُ سائرَ الناس في بعض الأحكام وانفردوا بروايتها نصًّا وأداءً، وذلك لعدّة عوامل تاريخية وجغرافية؛ فإنهم كانوا إلى زمن قريب لم يطّلعوا على مذهبِ ابن الجزري وكتبِه، وكانوا أشدّ عنايةً بالقراءات العَشْر الصُّغرى من طرقهم، وهم أشدّ الناس اعتناءً بقراءة نافع، وقد اطّلع ابن الجزري على كتبهم ولكن فاتته الرحلة إلى المغرب الإسلامي.

وبعض الانفرادات التي ذكرها ابن الجزري ضعيفة جدًّا، أو ليست برواية أصلًا، ولكنه ذكرها للتنبيه عليها فلعلّهم كانوا يقرؤون بها في زمنه على أنها صحيحة ثابتة.

وهذا البحث يدرس هذه المسائل التي انفرد بها القوم مبيّنًا ما يَثْبُت وما لا يَثْبُت، مقتصرًا على رواية ورش من طريق الأصبهاني، وعلى اللهِ اعتمادي، وصلى اللهُ وسلَّم وبارك على سيدنا محمد وآله وأصحابه.

مقدمة:

ألّف ابن الجزري كتاب النَّشْر في القراءات العَشْر ليوثّق صحة هذه القراءات وتواترها في المشرق والمغرب، معتمدًا على مصادر لأئمة القراءات القرآنية، مبيّنًا ما اتفقوا عليه وما اختلفوا فيه من مسائل، محرّرًا ومصحّحًا ومنقّحًا، فكان بحقّ خاتمة أهل الأداء المحقّقين.

وما عدَا المسائل التي اتفقتْ عليها المصادر أو اختلفت فيها فصار فيها أكثر من وجه واحد، أشار ابن الجزري إلى بعض المسائل التي ألبسها لباس الانفراد أو الضعف أو الشذوذ، وهي التي خالف فيها مصدرٌ معيّن بقيّةَ المصادر، أو خالف فيها طريقٌ معيّن بقيةَ الطرق، لكنه اكتفى بذِكْر عدد قليل من الانفرادات، فإنّ كتب القراءات فيها كَمٌّ هائل منها، ولم يفعل ذلك إلا لاعتماده على معايير معيّنة.

وأحيانًا يذكر انفرادًا من أحد مصادره المسندة وأحيانًا من مصادر أخرى أو طرق أخرى، ككتاب القراءات لأبي عبيد القاسم بن سلّام.

وقد ظنّ بعض المحرّرين أنَّ ابن الجزري أخطأ بعدم استيعابه لكلّ الانفرادات، وأنه ذكر انفرادات ثم تبيّن عندهم أنها ليست كذلك، وكلّ ذلك سنحاول بيانه -إن شاء الله تعالى- في موضعه، أمّا أنا فأرَى أنّ ابن الجزري اكتفى بذِكْر الانفرادات التي كان القرّاء يقرؤون بها في زمانه -فضلًا عن عامّة الناس- على أنها صحيحة، وهو ما صرّح به في مواضع في النَّشْر، وتنبيهاته في

المقدّمة الجزرية خير دليل، فإنه نبّه على أخطاء هي في زمننا هذا يصعب تصديق حدوثها؛ كتنبيهه على تفخيم الهمز في «أعوذ، والحمد، واهدنا».

ولو ألزمَ نفسَه باستيعاب كافة الانفرادات لخرج النَّشْر عن غايته، فكتاب كالمغني في القراءات للنوزاوازي، وجامع الروذباري، والمنتهى للخزاعي، والكامل للهذلي، والمصباح للشهرزوري، وغيرها من المصادر المسندة أو غير المسندة= مليئة بالانفرادات.

وقد شذّ بعض المحرِّرين فعمدوا إلى تخطئة ابن الجزري بزعمهم أنه ذَكَر انفرادات هي صحيحة على شرطه، فقرؤوا بها وأقرؤوا، ثم منعوا وجوهًا حكموا بعدم صحّتها، غفر اللهُ لنا ولهم.

وبعضهم رأَى أنّ انفراداته عن الهذلي التي أثبتها في النَّشْر ضعيفة، بل وصف في تحقيقه لكتاب الكامل أنّ هذا الكتاب لا يُعتمد عليه.

وانفرد أهل المغرب الإسلامي بالحِفَاظ على أربع روايات مشهورة عن نافع: رواية ورش من ثلاثة طرق، ورواية قالون من ثلاثة طرق، ورواية إسماعيل من طريقين، ورواية إسحاق المسيبي من طريقين، فإذا قارنّا رواية ورش وقالون من طرقهم مع طريق الشاطبية وطريق طيبة النَّشْر وجدنا خلافًا وانفرادات وجَبَ التنبيه عليها.

إشكالية البحث:

الإشكالية التي نطرحها هي: **كيف نتعامل مع الانفرادات التي نبّه عليها ابن الجزري في النَّشْر من طريق الأصبهاني عن ورش؟**

أهداف البحث:

- دراسة الانفرادات التي نبّه عليها ابن الجزري في النَّشْر من طريق الأصبهاني عن ورش.
- معرفة الانفرادات التي قرأ بها في طيبة النَّشْر رغم وصفها بأنها انفرادة.
- دراسة الانفرادات التي انفرد بها ابن الجزري وأثبتها المغاربة روايةً.
- دراسة الانفرادات التي انفرد بها المغاربة دون المشارقة.

سبب اختياري لهذا الموضوع:

- معرفة معايير اختيار ابن الجزري لهذه الانفرادات دون غيرها.
- صحّة بعض الانفرادات من طريق المغاربة وقد منع ابن الجزري القراءة بها في طيبة النَّشْر.

منهج البحث:

منهجي في هذا البحث تحليلي، أدرس الانفرادات مرتّبة كما جاءت في النَّشْر، وأذكر أحيانًا ما يوافقها في المصادر وأحيانًا أخرى أقارنها بطرق المغاربة وذلك حسب كلّ انفراد.

الدراسات السابقة:

سبقني إلى دراسة هذه الانفرادات الدكتور رضوان البكري في رسالته للدكتوراه بعنوان: (انفرادات طرق القراءات العشر في كتاب النَّشْر لابن الجزري)، ولكنّ منهجي في دراسة الانفرادات مختلف عن منهجه:

- درَس الانفرادات من حيث الدراية، وذلك بتتبّع المصادر التي وافقت صاحب الانفراد من طريق الأصبهاني أو من مختلف الطرق عن نافع إن وُجدت، ولم أعتمد على المصادر لإثبات الموافقة بل لإثبات شهرة الوجه؛ لأنّ الانفراد عند ابن الجزري هو ذلك الوجه المخالف للرواة، الشاذ عن الجماعة، المقروءُ به في زمنه عند أقوام على أنه صحيح.

- درَس الانفرادات من حيث الرواية، وذلك بتتبّع حُكم ابن الجزري عليها في طيبة النَّشْر التي هي عمدة الرواية، فما أورده فيها فهو صحيح وما تركه فهو ضعيف، وهذا ما أشرتُ إليه، إلا أني زدتُ على هذا ما ضعّفه ابن الجزري في طيبة النَّشْر وصحّ من طرق المغاربة من العشر النافعية.

- بيّنتُ الانفرادات التي انفرد بها المغاربة عن سائر الناس.

- بيّنتُ ما انفرد المحرّرون بإثباته أو منعه خلافًا لابن الجزري.

- للأمانة العلمية فإنّي جمعت المادة العلمية الخاصّة بالانفرادات من كتاب النَّشْر مادّةً مادّةً قبل أن أكتشف رسالة الدكتور رضوان البكري، ولم أعتمد على كتابه لاختلاف مَنْهَجَيْ الباحِثَيْن كما ذكرت.

وألّفَت الدكتورة دانا الزغول كتابًا بعنوان: (انفرادات القرّاء عند ابن الجزري في كتابه النَّشْر في القراءات العشر: أبواب الأصول من باب الاستعاذة إلى باب ياءات الزوائد؛ جمعًا ودراسة)، ولكنّي لم أظفر بنسخة منه لأطّلع على محتواه[1]، والله أعلم.

خطة البحث:

وقد جاء هذا البحث في مقدّمة، وتسعة مباحث، وخاتمة، وقائمة للمصادر.

المبحث الأول: أحكام المدّ.

المبحث الثاني: أحكام الهمزتين من كلمة.

المبحث الثالث: أحكام الهمز المفرد.

المبحث الرابع: أحكام النقل.

المبحث الخامس: الإظهار والإدغام.

المبحث السادس: أحكام النون الساكنة والتنوين.

المبحث السابع: باب الفتح والإمالة.

(١) والكتاب صادر عام ٢٠٢٠م، عن دار وائل للطباعة والنشر والتوزيع بالأردن.

المبحث الثامن: ياءات الإضافة وياءات الزوائد.

المبحث التاسع: فرش الحروف.

أسأل اللهَ التوفيق والقبول، والحمد لله في أوّله وآخره، وصلى الله وسلّم وبارك على سيدنا محمد وعلى آله وأصحابه والتابعين بإحسان إلى يوم الدّين.

المبحث الأول: أحكام المدّ:

ينبغي التنبيه هنا إلى مسألة مهمّة وهي تفاوت المراتب في المدّ اللازم، فقد نقل ابن الجزري الإجماع في النَّشْر وطيّبته على الإشباع قولًا واحدًا في المدّ اللازم، ولم يُنكر وجود خلاف في المسألة، فقد ذَكَر أقوال بعض مَن أجازوا تفاوت المراتب في المدّ اللازم، قال ابن الجزري في النشر: «فإنّ القرّاء مجمِعون على مدّه مشبعًا قدرًا واحدًا من غير إفراط، لا أعلم بينهم في ذلك خلافًا سلفًا ولا خلفًا، إلا ما ذكره الأستاذ أبو الفخر حامد بن عليّ بن حسنويه الجاجاني في كتابه حلية القرّاء نصًّا عن أبي بكر بن مهران.

قلت: وظاهر عبارة التجريد وفحوى كلام أبي عليّ الحسن بن بليمة في تلخيصه تُعطيه، والآخرون من الأئمة بالأمصار على خلافه، نعم اختلفت آراء أهل الأداء من أئمتنا في تعيين هذا القدر المجمع عليه، فالمحقّقون منهم على أنه الإشباع، والأكثرون على إطلاق التمكين فيه... وقال بعضهم: هو ما دون ما مدّ للهمز... يعني: أنه دون أعلى المراتب وفوق التوسّط، وكلّ ذلك قريب».

ثم نقل ابن الجزري الخلاف في اللازم المدغم، نحو: ﴿الدَّوَابّ﴾، ﴿الـم﴾. والمظهر، نحو: ﴿ص﴾، و{مَحْيَاي}؛ فمِن القرّاء مَن جعلَ المدغم أشبع تمكينًا من المُظْهَر، وذهب بعضهم إلى عكس ذلك، ثم بيّن الراجح في ذلك، قال: «وذهب الجمهور إلى التسوية بين المدغم والمظهر في ذلك كلّه».

والعمل عند أهل الفنّ هو الإشباع في اللازم قولًا واحدًا لجميع القرّاء، وبذلك يُقرأ من الشاطبية وطيبة النشر، إلا ما حافظ عليه المغاربة نصًّا وأداءً من تفاوت المراتب في المدّ اللازم في رواية ورش من طريق الأزرق وغيرها، فأمّا الأداء فهو المعمول به إلى اليوم، وأمّا النصوص فكثيرة أذكر منها قول شيخ الجماعة عبد الرحمن بن القاضي في تقييده: «وأمّا المدّ المشبع، نحو: ﴿السَّمَاءَ﴾ و﴿الدَّوَابِّ﴾، وشبهها؛ فأخذنا فيه بالمراتب الثلاث»[(١)].

واعلم أنّ لهم في المدّ مراتب مفصّلة لكلّ راوٍ ولكلّ طريق، قال الشيخ الجزولي: «اعلم أنّ مراتبَ المدّ عن أئمة العشر على حسب ما رويناه ثلاثةٌ: وُسطى وصُغرى وكُبرى، الوُسطى للمروزي فقط، والكُبرى للأخوين وهما الأزرق والعتقي، والصُّغرى لمن بقي»[(٢)].

وهي عندهم طبقات: طبقة ورش وحمزة، وطبقة ابن عامر وعاصم والكسائي، وطبقة ابن كثير وأبي عمرو البصري، قال الشيخ الأزروالي: «فهذا اصطلاح السبعيين والعشريّين على المشهور، وبه قرأنا في الطريقتين على أشياخنا الفاسيّين، وقرّرناها مع

(١) تقييد بعض القراءات العشرية النافعية، عبد الرحمن بن القاضي، تحقيق: أيوب أعروشي، مجلة معهد محمد السادس للقراءات والدراسات القرآنية، العدد ٠٢، ديسمبر ٢٠٢٢، ص١٠٠.

(٢) أنوار التعريف لذوي التفصيل والتعريف، محمد الجزولي، تحقيق: عبد الحفيظ قطاش، دار الكتب العلمية، لبنان، ٢٠٠٤، ص٣٢.

بعض المكيّين والمصريين، وقد يعبّرون بالتربة عن الطبقة، هذا اصطلاحهم في غالب أمرهم، وهذا التقسيم هو المشهور والذي عليه الجمهور، وبه قرأت على الشيخ رَحِمَهُ ٱللَّهُ وغيره وحدّثني به، ولا يؤخذ إلا بالمشافهة عن الأشياخ، وهذا الحكم جارٍ في الباب كلّه، سواء كان المدّ للساكن المدغم، نحو: ﴿الضَّالِّينَ﴾، و﴿الظَّانِّينَ﴾، و﴿العَادِّينَ﴾، و﴿الدَّوَابّ﴾، و﴿صَوَافّ﴾، و﴿حَادّ﴾ وغيرها، أو للمظهر كـ﴿مَحْيَايَ﴾، أو للهمز المتأخر كما تقدّم.

ويرحم ربّي ابن بري بقوله:

فنـــافع يشـــبع مدّهُنّـــهْ ... للســـاكن الـــلازم بعدهُنّـــهْ
كمثـل مَحْيَـاي مسـكّنًا ومـا ... جاء كـحادّ والدوابّ مـدغما
أو همـــزة لبُعـــدها والثقـــل ... .

انتهى كلامه»[1].

فيكون للأخوين الأزرق والعتقي المرتبة الكُبرى وهي الإشباع في المنفصل والمتّصل واللازم، وأبو نشيط المروزي له التوسّط في المنفصل والمتصل واللازم، ورُوي عنه القصر في المنفصل أيضًا، والباقون لهم القصر في المنفصل وفويق القصر في المتصل واللازم، هذا هو المعمول به من طرق نافع

(١) تقريب النشر في الطرق العشر، محمد الأزروالي، تحقيق: أيوب بن عائشة والحسن المهتدي، منشورات وزارة الأوقاف، المغرب، الطبعة ١، ٢٠٢١، (١/ ١٣٣).

العشرة نصًّا وأداءً، وسأكتفي بذِكْر هذا الخلاف في هذا البحث دون إعادته في البحث الخاص بالانفرادات في رواية قالون، والله أعلم.

أمّا في طيبة النشر فقد أجاز ابن الجزري تفاوت المدّ في المنفصل والمتصل بشرط عدم قصر المتصل، غير أنّ الاختيار في المنفصل هو القصر وفويقه والتوسط، وفي المتصل فويق القصر والتوسّط والطول، كما قرّر الشيخ الضباع في شرحِهِ (القول الأصدق)[1] قال الشيخ المتولي:

بسمل بين السورتين وقَصَرْ منفصلًا وأربعًا فيه اعتبَرْ
كذاك في متصل وقيل ستّ فيه وفيهما ثلاث قد نُعِتْ

غير أنَّ المطّلع على بعض الكتب -ومنها كتاب (تقييد المطلق على فتح المغلق) للشيخ هارون كيحل- سيلاحظ وجود مرتبتين غير ما ذكرنا:

ومنفصلًا فامدده عنه توسطا وقصرًا وفوق القصر مرتبة أخرى
لبعض، ومن بعد التوسط مثلها وقُل فيه بالإشباع عن أزرق يُقرا

قال في الشرح: «فلَه في المنفصل وجهان: القصر والتوسّط على المذهب المختار كما سيأتي بيانه بعد قليل، وقد زاد بعضهم له مرتبتين: فويق القصر

(١) القول الأصدق في بيان ما خالف فيه الأصبهاني الأزرق، عليّ الضباع، المكتبة الأزهرية للتراث، مصر، ١٩٩٩، ص٧.

وفويق التوسط»، ثم أضاف: «وبعضهم يأخذ بتفاوت المراتب، فيزيد مرتبة فويق القصر وفويق التوسط»[(١)].

وبعضهم يزيد مرتبة الطول في المنفصل من كتاب المبسوط لابن مهران، والصحيح ما ذكرنا من المراتب الثلاث: القصر وفويقه والتوسط.

وانفرد ابن الجزري بإثبات مدّ التعظيم لكلّ أصحاب المنفصل فيكون ذلك للأصبهاني وقالون أيضًا، ولا مدّ للتعظيم في الشاطبية أو طرق نافع العشرة، والله أعلم.

(١) تقييد المطلق على فتح المغلق في رواية ورش من طريق الأصبهاني والأزرق، هارون كيحل، دار الشافعي، قسنطينة، الجزائر، ٢٠١٩، ص٥٥.

المبحث الثاني: أحكام الهمزتين من كلمة:

وفيه مسائل لا بدّ من التنبيه إليها خاصّة ما انفرد فيه المغاربة، نسأل الله أن يزيدنا علمًا.

المطلب الأول: أحكام الهمزتين من كلمة ﴿أَئِمَّة﴾:

المشهور عن الأصبهاني في كلمة (أَئِمَّة): تسهيل الثانية مع الإدخال في الموضع الثاني من القصص وموضع السجدة، أو إبدالها ياء خالصة، وقد انفرد بعض الرواة عنه بما يأتي:

قال ابن الجزري: «وانفرد النهرواني عن هبة الله عنه من طريق أبي عليّ العطار بالفصل في الأنبياء فخالف سائر الرواة عنه»، أي: زاد الإدخال في موضع سورة الأنبياء.

ثم أضاف: «وانفرد أيضًا ابن مهران عن هبة الله عنه فلم يُدخِل ألفًا بين الهمزتين بموضعٍ، فخالف فيه سائر المؤلّفين، والله أعلم»، أي: لم يُدْخِل ألفًا بينهما في موضعي القصص والسجدة.

وقد كنتُ كتبت بحثًا بعنوان: (لماذا خالف الأصبهاني الأزرق؟) وإشكالية البحث هي: هل بعض ما خالف فيه الأصبهاني الأزرق حروف مما روى نافع عن أبي جعفر؟ فإنّ أبا جعفر قد رَوى الإدخال في ﴿أَئِمَّة﴾ في المواضع جميعًا، إلا أنّ طريق الأصبهاني عن ورش لم يأخذ إلا بموضعي القصص والسجدة، ولو أدخل النهرواني في المواضع كلها لقلنا إنه وافق في ذلك أبا جعفر، والله أعلم.

والإدخال في الجميع صحيح ثابت من قراءة نافع، كما جاء في التعريف للداني وتفصيل عقد الدرر، قال ابن غازي:

وقبل غير ضمّة قد أدخلا حرميهم في ذي اثنتين فيصلا
وقبلها إسحاق والمفسّر وقد وَفَت بالمروزي الدرر
أئمّة للأولَيْن والخبرْ للعتقي في ذي ثلاث اشتهرْ

قال الخباز: «أخبر رَحِمَهُ ٱللَّهُ أنّ ﴿أَئِمَّة﴾ حيث وقع يُدخِل فيه الأوّلان، وهما: إسحاق والمفسّر، مفهومه أنّ مَن بقي لا يُدخِل، وهما: قالون وابن عبدوس»[(١)]، وورش لا يُدخِل من جميع طرقه.

وهذا هو الذي أثبته الداني في التعريف خلافًا لما ذكر في جامع البيان عن الأصبهاني، ومنهج المحقّقين في مختصراتهم مقارنة بالجوامع يحتاج إلى دراسة وتدقيق، فتأمّل قوله في جامع البيان: «واضطرب قول الأصبهاني عن أصحابه عن ورش في ذلك، فقال ههنا وفي الأنبياء وفي الموضع الأوّل من القصص غير ممدودة، وقال في الموضع الثاني من القصص وفي السجدة ممدودة، ولا يعرف أحد من أهل الأداء كروايته المدّ»[(٢)]، ثم تأمّل قوله في التعريف: «قرأ المسيبي

(١) بذل العلم والود في شرح تفصيل العقد، عبد الرحمن الخباز، تحقيق: عيسى الفارسي، منشورات وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية، المملكة المغربية، الطبعة ١، ٢٠١٦، ص١٣٥.

(٢) جامع البيان في القراءات السبع، عثمان الداني، تحقيق: عبد المهيمن الطحان ومن معه، جامعة الشارقة، الإمارات العربية المتحدة، الطبعة ١، ٢٠٠٧، ص١١٤٩.

وإسماعيل في رواية ابن فرح: ﴿أَئِمَّةً﴾ بإدخال الألِف بين الهمزتين المحقّقة والملينة في جميع القرآن، وقرأ الباقون بغير ألِف»[(١)].

والمعمول به عند المغاربة من طرقهم التسهيل فقط بلا إدخال في الجميع، قال الدكتور عبد الواحد الصمدي في القول المشرق في الخلف بين أصبهاني المغرب والمشرق:

وسهلن أئمَّة لا تزدِ ... إبدالها ياءً وإدخالًا قَدِ
ثم لأهل مشرق فسهِّلا ... وأبدلن ياء كما قد نُقلا
وسهلنّ مُدخِلًا وأبدلا ... في سجدة وثان قصّ مُسجلا

وأرى أنه بمجموع الطرق بين طريق الأصبهاني من الطيبة والعشر الصغير وجبَ اختيار ما ذهب إليه الداني في التعريف، ويلتزم كُلٌّ بالوجه الذي قرأ به مُنفردًا من طريقه، والله أعلم.

(١) التعريف في اختلاف الرواة عن نافع، عثمان الداني، تحقيق: محمد السحابي، مطبعة الفضيلة، المغرب، ١٩٩٥، ص٩٠.

المطلب الثاني: انفراد المغاربة بالاستفهام في ﴿ءَآمَنتُم﴾:

ولم يُشر ابن الجزري إلى هذه الانفرادة، فهي من طرقه بهمزة واحدة على الخبر، وهي عند المغاربة بهمزتين على الاستفهام مع تسهيل الثانية، قال الداني في التعريف: «وقرأ ورش في رواية عبد الصمد بخلاف عنه ﴿ءَآمَنتُم﴾ هنا وفي طه والشعراء، و﴿ءَآلِهَتُنَا خَيۡرٌ﴾ في الزخرف على لفظ الخبر بغير مدّ، وقرأ الباقون بالمدّ على الاستفهام»[1].

وأمّا ما جاء في النشر فقوله: «... وهي: ﴿ءامَنتُم﴾ في الأعراف، وفي طه والشعراء، فقرأ الثلاثة بالإخبار: حفص ورويس والأصبهاني عن ورش».

والظاهر أنّ الوجهين منقولان عن ورش، وقد انفرد الخزاعي بالإخبار عن الأزرق، والإخبار صحيح عن أحمد بن صالح ويونس والعتقي -بخلاف- عن ورش، والخبر والاستفهام صحيحان عن الأصبهاني، والاستفهام صحيح عن الأزرق، فالوجهان صحيحان عن الأصبهاني بمجموع الطرق، والله أعلم.

(١) التعريف في اختلاف الرواة عن نافع، عثمان الداني، ص٨٧.

المبحث الثالث: أحكام الهمز المفرد:

وفيه انفرادات كثيرة، وخالف المغاربة المشارقة في أحرف كثيرة سنبيِّنها إن شاء الله.

المطلب الأول: الهمز الساكن:

أبدلَ الأصبهاني كلَّ همز ساكن حرفَ مدّ من جنس ما قبله سواء كان فاءً أو عينًا أو لامًا للكلمة، سوى خمسة أفعال وخمسة أسماء، كما في طيبة النشر:

والأصبهانِيْ مُطلَقًا لا كـاسُ ولؤلـؤًا والـرأسُ رِئيًـا بـاسُ
تؤوي ومـا يجـيءُ مـن نَبَـأْتُ هيِّـئْ وجئْـتُ وكـذا قـرأْتُ

وقد ورَدَت عنه انفرادات، قال ابن الجزري: «وانفرد ابن مهران عن هبة الله فلم يستثن شيئًا سوى ﴿ذَرَأْنَا﴾ الأعراف، و﴿تَبَرَّأْنَا﴾ القصص بخلاف، فوهمَ في ذلك».

وزاد: «وكذلك الهذلي حيث لم يستثن الأفعال».

وأيضًا: «وانفرد الصفراوي باستثناء ﴿يَشَأْ﴾ و﴿تَسُؤْهُم﴾ التوبة، و﴿رِئْيًا﴾ فحكى فيها خلافًا، وأظنّه أخذ ذلك من قول أبي معشر الطبري، وليس ذلك كما فهم؛ إِذْ قد نصّ أبو معشر على إبدالها وبابها، ثم قال: والهمز أظهر إن شاء الله، وهذا لا يقتضي أنه لا يتحقّق فيها سوى الإبدال، والله أعلم».

قال الداني في جامع البيان: «ولا أعلم عنه خلافًا في تحقيق الهمزة في قوله في مريم: ﴿وَرِئْيًا﴾، وبذلك قرأت»[(١)].

فهذه جملة الانفرادات في هذا الباب، ومن الانفرادات التي لم يذكرها ابن الجزري ما ذكره أبو معشر في تلخيصه من الخلاف، فبعدَ أن ذكر الكلمات المبدلة للأصبهاني ومنها كلمة ﴿اللؤلؤ﴾، قال: «والهمز أظهر فيه»[(٢)].

ومنها ما جاء في الاختيار لسبط الخياط، قال: «وكان ورش يخفف جميع ذلك، إلا ستة أسماء وخمسة أفعال»[(٣)]، فزاد كلمة: ﴿المَأْوَى﴾، ولكنه زاد في الأفعال ما جاء في باب المشيئة، نحو: ﴿يَشَأْ﴾، والله أعلم.

وللمغاربة في هذا الباب انفرادات تميّزوا بها فخالفوا طيّبة النشر في مسائل كثيرة، جاء في التعريف: «وقرأ ورش في رواية الأصبهاني بترك كلّ همزة ساكنة سواء كانت فاءً أو عينًا أو لامًا في جميع القرآن، نحو: (المَأْوَى، ومَأْوَاهُم، وفَأْوُوا، وتُئْوِي، والتي تُئْوِيه، والضَّأْن، والشَّأْن، والكَأْس، والرَّأْس، والرُّؤْيَا، ورُؤْيَاك، ورُؤْيَاي، ودَأْبًا، وكَدَأْب، وامْتَلَأْتِ، وشِئْتُمَا، وشِئْتُم، ولَمُلِّئْت، وسُؤْلَك)، وما كان مثله»[(٤)].

---

(١) جامع البيان في القراءات السبع، عثمان الداني، ص٥٥٦.

(٢) التلخيص في القراءات الثمان، عبد الكريم الطبري، تحقيق: جمال شرف، دار الصحابة للتراث، مصر، ٢٠٠٧، ص٧٨.

(٣) الاختيار في القراءات العشر، عبد الله سبط الخياط، تحقيق: عبد العزيز السبر، مكتبة الملك فهد الوطنية، المملكة العربية السعودية، ١٩٩٦، ص٢٠٢.

(٤) التعريف في اختلاف الرواة عن نافع، عثمان الداني، ص٤٩.

فهنا يظهر أوّل الخلاف وهو عدم استثناء كلمات: (الرَّأْس، والكَأْس، والبَأْس) فهي مبدلة، وكذلك الفعل (تُئْوِي)، فإنّ الهمز يُبدَل واوًا تُدغم في الواو بعده، قال الداني في جامع البيان: «ما خلا الأصبهاني؛ فإنه رُوي عن أصحابه عنه تسهيلها حيث وقعَت، فأمّا التي هي عين، فنحو قوله: ﴿الرَّأْس﴾ و﴿كَأْس﴾ و﴿بَأْس﴾...»[(١)].

وقال أيضًا في كلمة ﴿تُؤْوِي﴾: «فرَوى الأصبهاني عن أصحابه عنه ترك همزها، ويحتمل الواو المبدلة من الهمزة أن تدغم في التي بعدها اتباعًا للخط، وبذلك قرأت في مذهبه، ويُحتمل أن لا تدغم بناءً على الأصل؛ لأن التسهيل عارض»[(٢)].

ثم أضاف في التعريف: «واستثنى من ذلك قوله: (اللؤلؤ ولؤلؤًا) حيث وقع، و﴿جِئْت، وجِئْتُمُونَا، وجِئْنَاك﴾ وشبهه من لفظه حيث وقع، وكذلك إذا أسكنت الهمزة للأمر، نحو: ﴿أَنْبِئْهُم، ونَبِّئْهُم، واقْرَأْ، وهَيِّئْ لنَا﴾ وشبهه، فهمز ذلك.

وإن سكنت الهمزة بعامل، نحو: ﴿إِنْ يَشَأْ﴾، ﴿أَمْ لَمْ يُنَبَّأْ﴾، و﴿تَسُؤْكُم﴾ وشبهه، ترك همزها.

---

(١) جامع البيان في القراءات السبع، عثمان الداني، ص٥٥٤.

(٢) جامع البيان في القراءات السبع، عثمان الداني، ص٥٥٠.

واستثنى أيضًا من جملة الساكنة: ﴿إِلَّا نَبَّأْتُكُمَا﴾ في يوسف، و﴿قَرَأْتَ﴾ حيث وقع، و﴿قَرَأْنَاه﴾ في القيامة، فقرأت ذلك بالهمز، وقرأت ﴿تُئْوِي﴾ و﴿تُئْوِيه﴾ بالبدل والإدغام للأصبهاني».

فالتعريف يوافق طيبة النشر في تحقيق الهمز من فعل (نبَّأ وهيَّأ) إذا لم يكن مجزومًا، نحو: ﴿أَمْ لَمْ يُنَبَّأْ﴾ و﴿يُهَيِّئْ لَكُمْ﴾. قال ابن غازي: «والأمر لا المجزوم عنه حقّقَا»؛ ولهذا يحقّق في ﴿نَبَّأْتُكُمَا﴾، غير أنّ الداني ذكر في جامع البيان إبدال ﴿اقْرَأْ﴾ و﴿هَيِّئْ﴾ و﴿نَبِّئْ﴾ مع الكلمات المبدلة، مخالفًا ما جاء في التعريف، والله أعلم.

قال الدكتور عبد الواحد الصمدي في القول المشرق:

واختلفَا في استثنا همزٍ مبدلِ ... تُئْوِي وتُؤْوِيه بإدغامٍ جلي
والبَأْس والكَأْس ورَأْسًا أبدلا ... غربٌ يُنَبَّأْ ويُهَيِّئْ مسجلا

المطلب الثاني: الإبدال في الهمز المتحرك:

أبدلَ الأصبهاني الهمز في كلمات محدّدة، والذي اشتهر بالإبدال في هذا الباب أبو جعفر، واتفق أبو جعفر والأصبهاني على إبدال ثلاث كلمات، وهي: ﴿خَاسِئًا﴾ في الملك، و﴿مُلِئَتْ﴾ في الجن، و﴿نَاشِئَةَ﴾ في المزمّل، قال ابن الجزري: «وانفرد أبو العلاء الحافظ عن النهرواني بالإبدال في ﴿شَانِئَكَ﴾»، وأضاف: «وانفرد الهذلي في الكامل بالإبدال في ﴿لَنُبَوِّئَنَّهُم﴾»، وزاد: «وانفرد ابن مهران عن الأصبهاني فلم يذكر له إبدالًا في هذه الحال، فخالف سائر الناس، والله أعلم».

فأمّا انفرادة ابن مهران فضعيفة لثبوت النصّ عنهم جميعًا بإبدال الكلمات الثلاث، وأمّا ﴿شَانِئَكَ﴾ و﴿لَنُبَوِّئَنَّهُم﴾، فقد ثبتت من طريق جامع البيان، وهو ما جعل الشيخ الأزميري يحررها في تحرير النشر: «روى الأصبهاني ﴿لَنُبَوِّئَنَّهُم﴾ في النحل والعنكبوت، و﴿إِنْ شَانِئَكَ﴾ بالإبدال من جامع البيان»[(١)]، غير أنّ الداني صرّح في جامع البيان بأنه قرأ: ﴿لَنُبَوِّئَنَّهُم﴾ بالتحقيق، فقد أجرى فيها خلافًا مع مواضع أخرى، والله أعلم.

(١) تحرير النشر، مصطفى الأزميري، تحقيق: خالد حسن أبو الجود، دار أضواء السلف، السعودية، الطبعة ١، ٢٠٠٧، ص٦٩.

ولم يذكر الداني في جامع البيان كلمة: ﴿خَاسِئًا﴾، ولم يذكر في التعريف: ﴿خَاسِئًا﴾ و﴿شَانِئَكَ﴾ و﴿لَنُبَوِّئَنَّهُم﴾، فالاعتماد فيها عند المغاربة على غير التعريف، والله أعلم.

واكتفى ابن الجزري بذِكْر انفراد الهذلي بالإبدال في ﴿لَنُبَوِّئَنَّهُم﴾ رغم موافقة أبي معشر له في التلخيص؛ إذ ذكر الخلاف فيها، فقال: «واختلف عن الأسدي في ﴿لَنُبَوِّئَنَّهُم﴾»[(١)].

والحقيقة أنها كذلك، فهي انفرادة من طريق واحد، قال ابن الجزري في النشر: «طريق أبي نصر الموصلي، وهي السادسة عن النحاس من طريقي أبي معشر والكامل»[(٢)].

غير أنّ ما يهمّنا هو ثبوت الإبدال من طرق العشر النافعية، فإنهم ما زالوا يَقرؤون بذلك ويُقرئون، قال الدكتور عبد الواحد الصمدي:

نُبَـوِّئَنَّ وشَـانِئَكْ أبـدِل لهـم بعكس مشرقٍ فحقّق قولهم

والخلاف هنا بين العشر النافعية وطيبة النشر، وليس بين التعريف والنشر؛ لأنّ هناك زيادات على التعريف من طرق الداني وطرق أخرى مغربية ليس هذا موضع بيانها، قال ابن غازي في تفصيل عقد الدرر:

---

(١) التلخيص في القراءات الثمان، عبد الكريم الطبري، ص٧٩.

(٢) النشر في القراءات العشر، محمد بن الجزري، تحقيق: خالد أبو الجود، دار المحسن، الجزائر، الطبعة ١، ٢٠١٦، (١/ ٣٣٦).

وفيــه عنــه فبــأيّ أبــدلا شَـانِئك الفُـؤاد كيفمـا انجـلا
ناشِـــئَة ومُلِئَـــتْ بـــأن وخَاسِـــئًا زِد ونُبَـــوِّئَن

فبمجموع الطريقين -طيبة النشر والعشر النافعية- يكون للأصبهاني الوجهان في الكلمتين، وهو الذي ذكره أبو معشر في التلخيص في ﴿لَنُبَوِّئَنَّهُم﴾ كمَا أسلفنا، والله أعلم.

المطلب الثالث: التسهيل في الهمز المتحرك:

اشتهر الأصبهاني بتسهيل الهمز في كلمات بيّنها ابن الجزري في طيبة النشر وفي النشر، وذكر انفراد بعض الأئمة بمخالفة ذلك، فقال: «وانفرد النهرواني فيما حكاه ابن سوار وأبو العز والحافظ أبو العلاء والجماعة عنه بالتحقيق في ﴿اطْمَأَنَّ بِهِ﴾ في الحج».

ولم يذكر الداني التسهيل في ﴿اطْمَأَنَّ﴾ في التعريف، وقرأ بها المغاربة من طرق أخرى، وذكر الخلاف فيها في جامع البيان، فقال: «وحدّثني الفارسي عن عبد الواحد بن عمر عن محمد بن أحمد عن الأصبهاني عن أصحابه عن ورش، أنه سهّل الهمزة من قوله: ... ومن قوله: ﴿وَاطْمَأَنُّوا بِهَا﴾ في يونس... وقرأت هذه المواضع بتحقيق الهمزة»[(١)].

فدلّ هذا على أنّ فيها خلافًا، غير أنّ المشهور والمعمول به هو التسهيل، وبذلك يُقرأ في طيبة النشر وفي طرق نافع العشرة، قال ابن غازي في تفصيل العقد:

وفي سوى تعريفنا اطمَأَنّ ... ثم كأن لم لا بقيدٍ تغن
كذا اطمَأنُّوا أفأَصْفَاكم وإذْ ... تأذَّن الأولى ومن هفا نُبِذْ

(١) جامع البيان في القراءات السبع، عثمان الداني، ص٥٥٨.

قال ابن الجزري: «وانفرد فيما حكاه أبو العز وابن سوار بالتحقيق في ﴿رَأَتْهُ حَسِبَتْهُ﴾ في النمل، و﴿رَءَاهَا تَهْتَزُّ﴾ في القصص، و﴿رَأَيْتَهُمْ تُعْجِبُكَ﴾ في المنافقين».

وقال أيضًا: «وانفرد السبط في المبهج بالوجهين في هذه الثلاثة، وفي ﴿رَأَيْتُهُمْ لِي﴾ في يوسف، و﴿رَءَاهُ مُسْتَقِرًّا﴾».

وأضاف أيضًا: «وانفرد الهذلي عنه بإطلاق تسهيل ﴿رَأَتْه﴾ و﴿رَءَاهَا﴾ وما يشبهه، فلم يخصّ شيئًا، ومقتضى ذلك تسهيل ﴿رَأَيْت﴾ و﴿رَءَاهُ﴾ وما جاء من ذلك، وهو خلاف ما رواه سائر الناس من الطرق المذكورة، نعم أطلق ذلك كذلك نصًّا الحافظ أبو عمرو الداني في جامعه، ولكنه من طريق إبراهيم بن عبد العزيز الفارسي عنه، وليس من طرقنا».

وهذه مسألة في غاية الأهمية، فإنّ ابن الجزري اكتفى عن الأصبهاني بتسهيل الهمزة من باب ﴿رَأَيْت﴾ غير المستفهم في ستة مواضع فقط: ﴿رَأَيْتُ أَحَدَ عَشَرَ كَوْكَبًا﴾، و﴿رَأَيْتُهُمْ لِي سَاجِدِينَ﴾ في يوسف، و﴿رَءَاهَا تَهْتَزُّ﴾ في القصص، و﴿رَءَاهُ مُسْتَقِرًّا﴾ ﴿فَلَمَّا رَأَتْهُ﴾ في النمل، و﴿وَإِذَا رَأَيْتَهُمْ تُعْجِبُكَ أَجْسَامُهُمْ﴾ في المنافقون، واعتبر تسهيل ما عدا ذلك انفرادًا ولم يعتدّ به.

وللمغاربة في هذا الباب مذهب اختصّوا به، وسأكتفي في بيانه بما ذكره الشيخ الحامدي في أنوار التعريف، قال: «منها قوله تعالى: ﴿رَءَا الْقَمَرَ﴾ و﴿رَأَيْت﴾ و﴿رَأَوا﴾ و﴿رَأَتْه﴾ ونحوها، ظاهر التفصيل التسهيل للجميع مطلقًا».

ومعنى قوله ظاهر التفصيل، أي ما ذكره ابن غازي في تفصيل عقد الدرر:

وأنّ بعد الكافِ مع رَأَيْت في خبرٍ وكيفما أمليت

أي: تسهيل همز ﴿رَأَيْت﴾ في الإخبار وكيفما جاء، هذا تفسير ظاهر قوله، غير أنّ هناك تفصيلًا: «اعلم أنّ ألفاظه بحسب روايتنا فيه على ثلاثة أقسام: قسم لا تسهيل فيه أصلًا، وهو المجرّد من الضمير البارز من الياء كـ﴿رَءَا كَوْكَبًا﴾. وقسم ليس فيه إلا التسهيل فقط، وهو المقرون بالياء كـ(رَأَيْته). وقسم فيه وجهان: التحقيق والتسهيل، مع تقديم التحقيق، كـ﴿رَأَوْا﴾ و﴿رَءَاكَ﴾ وكذلك ﴿فَلَمَّا رَءَاهَا﴾ و﴿رَءَاهُ﴾ وشبهه، وضابطه تجرّده من الياء مع اقترانه بضمير بارز»[(١)].

فكذا الرواية والأداء، وأمّا توجيه هذا التفصيل فهو أنّ التحقيق سببه تجرّد الفعل من أيّ ضمير، والتسهيل سببه الياء، والخلاف وقع لسببين: الأول تجرّد الفعل من الياء فحققّ مَن حقّق، والثاني بسبب اقترانه بضمير فكان سببًا في التسهيل، وقد ذكر ابن الجزري ثبوت هذا لكن من غير طرقه، فيثبت إذن بمجموع الطرق، والله أعلم.

(١) أنوار التعريف لذوي التفصيل والتعريف، محمد الجزولي، ص٦٣.

وانفرد المغاربة بزيادات في هذا الباب، منها تسهيل الهمز في ﴿فَأَنتَ﴾، ﴿فَأَنتُم﴾ غير المستفهم، و﴿بِأَنَّ﴾ المشدود نونها لا في المخفّف، قال الأزرواليي في التقريب في موضعي عبس -ولم يذكر حُكم موضع الروم-: «﴿فَأَنتَ لَهُ﴾ عبس، ﴿فَأَنتَ عَنْهُ﴾ عبس، يسهّل الهمز فيها الأصبهاني، عملًا بقول الصفار: ... وسهّلنْ فَأَنتَ فَأَنتُم مع كأنَّ كيفما انجلا»[(١)].

غير أنّ الرحامني أخذ بالتحقيق فيهما، فقال: «﴿فَأَنْتُمْ فِيهِ سَوَاءٌ﴾ الروم، ظاهر التفصيل تسهيله للأصبهاني من قوله: وسهّلنْ له بُعيد الفاء (أَنتَ) ... وظاهر كلام الداني في التعريف والمفردات هو التحقيق؛ لأنّه مثّل بالمقرون بهمزة الاستفهام... ولم تقع مجرّدة من همزة الاستفهام إلا في ثلاثة مواضع؛ هذا أوّلها، والثاني والثالث في عبس، وهما: ﴿فَأَنتَ لَهُ﴾، و﴿فَأَنتَ عَنْهُ﴾، وبالتحقيق أخذنا بالثلاثة، وهو الظاهر خلافًا لِمَا عند الشيخ الزرواليي في الأخيرين»[(٢)]، والصحيح إثبات الخلاف فيهما بجموع الطرق كالخلاف في ﴿بِأَيِّ﴾ المجردة عن الفاء، والله أعلم.

(١) تقريب النشر في الطرق العشر، محمد الأزرواليي، (٢/ ١٠٨٢).

(٢) تكميل المنافع في قراءة الطرق العشرة المروية عن نافع، محمد الرحامني، تحقيق: أيوب أعروشي وأيوب بن عائشة، مطبعة الفضيلة، المغرب، الطبعة ١، ٢٠١٧، ص٢٢٣.

أمّا لفظ ﴿بِأَنَّ﴾ كيفما جاء فذكره الداني في التعريف بقوله: «وروى أيضًا عن ورش ترك الهمزة المتحركة في نحو قوله: ... ﴿بِأَنَّهُمْ﴾ و﴿بِأَنَّ﴾ و﴿بِأَنَّهُ﴾...»[(١)].

واقتصر المغاربة في ﴿تَأَذَّنَ﴾ على تسهيل الأُولى في سورة الأعراف، وتحقُّق الثانية في سورة إبراهيم؛ قال الرحامني في موضع الأعراف: «﴿وَإِذْ تَأَذَّنَ﴾ ... أي: بالتسهيل للأسدي، وهو لغير التعريف»[(٢)]، وفي موضع إبراهيم: «﴿وَإِذْ تَأَذَّنَ﴾ بالتحقيق للأصبهاني، ومنه احترز في التفصيل بقوله: «تَأَذَّنَ الأولَى» يعني الذي في الأعراف، وذكر ابن الجزري له في هذا خلافًا لقوله: «تَأَذَّنَ الأعرافِ بعدُ اختلفا»، والمعروف له هنا التحقيق لا غير»[(٣)].

فدلّ هذا على أنّ القوم كانوا على اطّلاع بمذهب ابن الجزري، لكنهم لم يأخذوا إلا بما قرؤوا به من طرقهم، كما لم يأخذ ابن الجزري إلا بما قرأ به من طرقه، ولكنّنا نُثبِت الوجهين لهم بمجموع الطرق، فإذا قُرئ لكلّ طريق وحده فيُؤخذ باختيار صاحب الطريق، أقصد طريق طيبة النشر أو طريق العشر النافعية، والله أعلم.

(١) التعريف في اختلاف الرواة عن نافع، عثمان الداني، ص٥١.

(٢) تكميل المنافع في قراءة الطرق العشرة المروية عن نافع، محمد الرحامني، ص١٢٥.

(٣) تكميل المنافع في قراءة الطرق العشرة المروية عن نافع، محمد الرحامني، ص١٥٨.

وتُقرأ كلمة: ﴿لَأَمْلَأَنَّ﴾ بتسهيل الهمزة الثانية فقط من طريق طيبة النشر، وانفرد المغاربة فقرؤوها بأربعة أوجه ذكرها مجملة في التعريف من قراءته على أبي الفتح، فقال: «وقال لي أبو الفتح عن قراءته: إن شئت سهّلت الهمزتين معًا في ﴿لَأَمْلَأَنَّ﴾، وإن شئت الأُولى، وإن شئت الثانية»[1].

قال الشيخ محمد الشريف السحابي في شرحه لتفصيل عقد الدرر: «ويُستفاد من كلام فارس بن أحمد للداني رَحِمَهُ ٱللَّهُ: إن شئت فسهّلهما معًا وإن شئت الأُولى أو الثانية، وعليه يترتب وجود أربعة أوجه:

تسهيلهما معًا، تحقيقهما معًا، تسهيل الأُولى وتحقيق الثانية، تحقيق الأُولى وتسهيل الثانية».

واختيار أهل الأداء عند الابتداء تقديم الوجه الثالث ثم الرابع، ثم الأول ثم الثاني، وأُخذ التحقيق أداءً وعملًا، ونصًّا من فهمهم لعبارة: «إن شئت سهّلت الهمزتين معًا»، يعني إن شئت حققتهما أيضًا؛ ولذلك قال الشيخ الوهراني في لاميّته المشهورة:

وسهّل أمِنتم كيفما بعد فائها ... وتخييره في (أَمْلأَنَّ) قد انجلا
وسهّلهما إن شئت أو حققنهما ... وخالِف تجدْ بالسّبر أربعة حلا

(١) التعريف في اختلاف الرواة عن نافع، عثمان الداني، ص٥٢.

واختار الحامدي في أنوار التعريف ثلاثة أوجه؛ فمنع تحقيقهما معًا.

وخلاصة ما ذكرنا أنّ لهم بمجموع الطرق أربعة أوجه، والله أعلم.

المطلب الرابع: كلمات ﴿كَأَيِّن﴾ و﴿اللَّائِي﴾ و﴿النَّسِيءُ﴾ و﴿هَاأَنتُمْ﴾:

وخصّ ابن الجزري هذه الكلمات فذكر انفراد الناس فيها، قال: «وانفرد أبو عليّ العطار عن النهرواني عن الأصبهاني بتسهيل الهمزة في موضع العنكبوت مع إدخال الألِف قبلها كأبي جعفر سواء، وقد خالف في ذلك سائر الرواة عن النهرواني وعن الأصبهاني، والله أعلم».

ومعنى هذا أنّ الأصبهاني قرأها ﴿كَائِن﴾ مع تسهيل الهمزة كأبي جعفر، وقد حاولت الإجابة عن سؤالِ بحثي: (لماذا خالف الأصبهاني الأزرق؟) عن العلاقة بين طريق الأصبهاني وقراءة أبي جعفر: هل بعض ما خالف فيه الأصبهاني الأزرق حروف مما رَوى نافع عن أبي جعفر؟ وما دفعني إلى افتراض هذا هو ما نقله العلّامة عبد الهادي حميتو في كتابه: (قراءة الإمام نافع عند المغاربة من رواية أبي سعيد ورش)، عن الأصمعي عن نافع أنه قال: «تركت من قراءة أبي جعفر سبعين حرفًا»، وما رواه عنه قالون، قال: «كان نافع أكثر اتّباعًا لشيبة منه لأبي جعفر»، ذلك أنه وإن كان ترك سبعين حرفًا فهذا لا يعني أنه لم يأخذ من قراءته شيئًا.

ولا شكّ أن هناك انفرادات أخرى في هذا الباب، منها ما ذكره الداني في جامع البيان، قال: «وحدّثني الفارسي... أنه سهّل الهمزة من قوله: ﴿وكَأَيِّن﴾ حيث وقع... ومن قوله: ﴿الخَبائِثَ﴾ في الأعراف... وقرأت هذه المواضع بتحقيق الهمزة»[1].

(١) جامع البيان في القراءات السبع، عثمان الداني، ص٥٥٨.

فانظر إلى أنّ الداني ذَكَر قراءتها على أصلها لكن بتسهيل الهمزة لا بتحقيقها، وقد توجد مثل هذه الانفرادات، غير أن ابن الجزري نبّه إلى ما كان مشتهرًا في زمانه يَقرأ به الناس، والله أعلم.

وقرأ ابن عامر والكوفيون ﴿اللَّائِي﴾ بإثبات ياء ساكنة بعد الهمزة، وقرأ يعقوب وقالون وقنبل بتحقيق الهمزة وحذف الياء بعدها، وقرأ أبو جعفر وورش بتسهيل الهمزة وحذف الياء، والتسهيل والإبدال ياءً وجهان لأبي عمرو والبزي، هذا الذي في طيبة النشر.

قال ابن الجزري: «وانفرد أبو عليّ العطار عن النهرواني عن هبة الله عن الأصبهاني عن ورش في الأحزاب مثل قالون، وفي المجادلة كابن عامر وفي الطلاق كالأزرق، فخالف في ذلك سائر الرواة، والله أعلم».

وهذا انفراد غريب جدًّا يأباه المحقّقون من أهل الفنّ، صحيح أن المغاربة انفردوا بالتحقيق كقالون إلا أنهم حقّقوا في المواضع كلّها، فالتسهيل من طريق الأزرق والعتقي عن ورش، قال في التعريف: «وقرأ الباقون وورش في رواية الأصبهاني بهمزة من غير ياء»[(١)]، وروى مثله في جامع البيان، والرواية ثابتة، وأرى أنه يُكتفى بالتسهيل بمجموع الطرق لشُهْرته عن ورش، فإذا قُرئ من كلّ طريق فيقرأ كلٌّ بما قرأ، والله أعلم.

(١) التعريف في اختلاف الرواة عن نافع، عثمان الداني، ص١٠٦.

ويحقّق الأصبهاني الهمزة في كلمة: ﴿النَّسِيءُ﴾، والأزرق يبدلها، قال ابن الجزري: «وانفرد الهذلي عن الأصبهاني بذلك، فخالف سائر الرواة، والله أعلم».

والإبدال مشهور من طريق الأزرق، والجماعة متّفقون على التحقيق في طريق الأصبهاني، قال الداني في جامع البيان: «وقرأ الباقون وورش من رواية الأصبهاني... بالمدّ»[(١)].

وأمّا كلمة: ﴿هَاأَنتُمْ﴾ فانفرد المغاربة فيها بوجه آخر، قال في تقريب الطيبة: «فيكون لورش من طريق الأزرق ثلاثة أوجه: إبدالها ألفًا، وبَين بَين مع الحذف ومع الإثبات... وهذان للأصبهاني عنه»[(٢)].

أي: تسهّل الهمزة بَين بَين مع حذف الألِف أو إثباتها من طريق طيبة النشر، وعند المغاربة التحقيق مع حذف الألِف، قال الداني في التعريف: «فأمّا قوله: ﴿هَاأَنتُمْ﴾ حيث وقع، فكلّهم سهّلوا الهمزة التي بعد الهاء، إلا ما رواه الأصبهاني عن ورش أنه حقّقها بعدها من غير ألِف قبلها»[(٣)].

(١) جامع البيان في القراءات السبع، عثمان الداني، ص١١٥٢.

(٢) تقريب الطيبة، إيهاب فكري، المكتبة الإسلامية، مصر، الطبعة الأولى، ٢٠٠٦، ص١٠٤.

(٣) التعريف في اختلاف الرواة عن نافع، عثمان الداني، ص٨٠.

المبحث الرابع: أحكام النقل:

ذكر فيه ابن الجزري انفرادة واحدة في: ﴿عَادًا الْأُولَى﴾ بالنجم، ورش يبتدئ في هذا الموضع بـ(الُولَى ولُولَى) بدون همز، قال ابن الجزري: «وظاهر عبارة أبي العلاء الحافظ جواز الثالث عن ورش أيضًا، وهو سهو، والله أعلم».

فكأنّه إذا جاز الابتداء باللام لأهل التحقيق وبدون همز بعدها، جاز من جهة أخرى الابتداء بالتحقيق لمن أصله الإبدال، والله أعلم.

قال الحافظ أبو العلاء في غاية الاختصار: «وكلهم يقف ﴿عَادًا﴾ ويبتدئ ﴿الأُولَى﴾، ويجوز لمن نقل أن يبتدئ كما ذكرنا (الُولَى) و(لُولَى) فاعلم»[(١)].

أي أنّ كلَّ القرّاء يبتَدِئُون بالتحقيق، مَنْ نقلَ ومَن لم ينقل، ثم أجاز لمن نقلَ الابتداء بما ذكر، والله أعلم.

لكني لا بدّ أن أذكر عمل المغاربة في ﴿مِلْءُ﴾ و﴿كِتَابِيَه﴾، قال صاحب القول الأصدق:

والنقـــلُ والتحقيـــقُ مرويّـــان في (مِـلْءُ) وَهْـو جـاءَ في عمـران

قال العلّامة الضبّاع: «ثم أخبر أن النقل والتحقيق ورَدَا عنه في ﴿مِلْءُ﴾ من قوله تعالى: ﴿مِلْءُ الْأَرْضِ ذَهَبًا﴾ في آل عمران»[(٢)].

---

(١) غاية الاختصار في قراءات العشرة أئمة الأمصار، الحسن الهمذاني، تحقيق: أشرف طلعت، الجمعية الخيرية لتحفيظ القرآن الكريم بجدة، المملكة العربية السعودية، الطبعة ١، ١٩٩٤، (٢/ ٦٦٩).

(٢) القول الأصدق في بيان ما خالف فيه الأصبهاني الأزرق، عليّ الضبّاع، ص٢٠.

وأضاف: «قوله تعالى: ﴿كِتَابِيَهْ إِنِّي﴾ في سورة الحاقة، اختلف فيه أهل الأداء عن الأصبهاني، فرواه عنه بتحقيق الهمزة... ورواه عنه غيرهم بالنقل».

أمّا عند المغاربة فالنقل فقط فيهما وجهًا واحدًا، قال الداني في التعريف: «وقرأ ورش في رواية الأصبهاني: ﴿مِلْءُ الْأَرْضِ﴾ بضمّ اللام بحركة الهمزة»[(١)]، وقال في ﴿كِتَابِيَهْ إِنِّي﴾: «وروى عبد الصمد والأصبهاني عنه كسر الهاء وحذف الهمزة»[(٢)].

(١) التعريف في اختلاف الرواة عن نافع، عثمان الداني، ص٨٣.

(٢) التعريف في اختلاف الرواة عن نافع، عثمان الداني، ص٥٤.

المبحث الخامس: الإظهار والإدغام:

وهذا المبحث أيضًا فيه مسائل مهمّة، سواء التي ذكرها ابن الجزري أو التي انفرد بها المغاربة.

المطلب الأول: ﴿ارْكَبْ مَعَنَا﴾ في هود:

الصحيح عن الأصبهاني الإظهار في باء ﴿ارْكَبْ مَعَنَا﴾، قال ابن الجزري: «وانفرد صاحب المبهج بالإدغام عن ورش يعني طريق الأصبهاني، وكذلك أبو العلاء عن الحمامي فخالفَا سائر الرواة عن الأصبهاني، والله تعالى أعلم».

أمّا الذي لفَتَ انتباهي في هذه الانفرادة هو ما ذكره بعض المحرِّرين، فإنهم رأوا صحة هذا الوجه وغلّطوا ابن الجزري لكونه ليس بانفرادة، قال الشيخ إيهاب فكري: «مع أنّ الإدغام كذلك يأتي من كفاية أبي العز...، المستنير...، روضة المالكي...، روضة المعدل...، غاية ابن مهران...، المصباح... فهذه ثمانية كتب ذكرت الإدغام من أصل خمسة عشر كتابًا، وعلى ذلك لم يقرأ أحد من طريق الطيبة بالإدغام من طريق الأصبهاني، وإنما كان كذلك لأنّ ابن الجزري لم يُقرئ به، وليس لكونه انفرادة، وقد ترك أحرفًا وهو يعلم أنها ليست انفرادات، مثل الغنة في اللام والراء لشُعبة، وهي واردة من خمسة كتب من الكتب المسندة لشُعبة، وغير ذلك كثير.

والصواب: أن لا نقرأ بالأوجه التي تركها وننسبها إليه، وعلى مَن يختار القراءة بها أن ينسبها لاختيارٍ لا للطيبة»[(١)].

وكيف ينسبها إليه وهو ليس من أهل الاختيار؟ وليس له إليها إسناد أو طريق؟!

والذي أفترضُه بعد دراستي للأسانيد أن ابن الجزري اختار الانفرادة من طريق الحمامي من طريق أبي العلاء؛ لأنه آخر الرواة عن الحمامي وفاةً، وقرأ الحمامي على هبة الله، وانفرد بها ابن مهران أيضًا عن هبة الله.

وانفرد بها صاحب المبهج من طريق المطوعي، فإن قلتَ: إنّ صاحب المصباح انفرد بها أيضًا، فالإجابة أنّ صاحب المصباح انفرد بها من طريق الحمامي لا من طريق المطوعي، فتبيّن أن الانفراد هو لصاحب المبهج من طريق المطوعي، وقرأ هبة الله والمطوعي على الأصبهاني، والله أعلم.

فإذا تأملت في المصادر المذكورة وجدت أنها كلّها لعلماء العراق، وابن مهران من نيسابور، فظهر أنّ هذا الانفراد انفرد به علماء العراق عن غيرهم، ولا أظن أنّ ابن الجزري فاته ما ذكرتُ لك، والله أعلم.

(١) مفردة الأصبهاني مقارنة بطريق الأزرق، إيهاب فكري، دار الإمام مالك، الجزائر، الطبعة ١، ٢٠١٩، ص٦٠.

المطلب الثاني: ﴿يَلْهَثْ ذَلِكَ﴾ الأعراف:

قال ابن الجزري: «ورَوى إظهاره عن ورش جمهورُ المشارقة والمغاربة... وخصّ بعضهم الإظهار بالأزرق وبعضهم بالأصبهاني، ورَوى إدغامه عن ورش من جميع طرقه أبو بكر بن مهران، ورواه أبو الفضل الخزاعي من طريق الأزرق وغيره، واختاره الهذلي».

وقد بيّن ابن الجزري أنّ الإدغام أصحّ قياسًا، وهو الأَوْلى، غير أن الرواية قد ثبتت بالإظهار فلا رادّ لها؛ ولهذا قال بعد أن فصّل أحوال القرّاء في هذه المسألة: «قلت: فقد ثبت الخلاف في إدغامه وإظهاره عن مَن ذكرت، وصحّ الأخذ بهما عنهم جميعًا، وإن كان الأشهر عن بعضهم الإدغام وعن آخرين الإظهار، فإنّ الذي يقتضيه النظر ويصحّ في الاعتبار هو الإدغام، ولولا صحة الإظهار عنهم عندي لم آخذ لهم ولا لغيرهم بغير الإدغام؛ وذلك أنّ الحرفين إذا كانا من مخرج واحد وسكن الأوّل منهما يجب الإدغام ما لم يمنع مانع، ولا مانع هنا، فقد حكى الأستاذ أبو بكر بن مهران الإجماع على إدغامه...».

وقد أخذ ابن الجزري بهذا الوجه في طيبته، فقال:

كنون لا قالون يلهث أظهِرِ حِرم لهم نال خلافهم وَرِي

قال الشيخ إيهاب فكري: «ثم بَيَّنَ أنه أظهرَ الثاء من قوله تعالى: ﴿يَلْهَثْ﴾ عند الذال من ﴿ذَلِكَ﴾ في الأعراف: نافعٌ وأبو جعفر وابن كثير وهشام وعاصم، باختلاف عنهم»[(١)].

(١) تقريب الطيبة، إيهاب فكري، ص١٢٨.

أمّا المغاربة فاقتصروا له على الإظهار فقط، جاء في التعريف: «واختلفوا في الثاء عند الذال، وذلك في موضع واحد في قوله في الأعراف: ﴿يَلْهَثْ ذَلِكَ﴾، فقرأ المسيبي وورش وقالون من قراءتي على أبي الفتح وإسماعيل في رواية ابن فرح؛ بالإظهار»[(١)].

(١) التعريف في اختلاف الرواة عن نافع، عثمان الداني، ص٦٤.

المطلب الثالث: انفرادات المغاربة:

وردَ الخلاف في طيبة النشر في الإظهار والإدغام في: ﴿يس وَالْقُرْآنِ﴾ و﴿ن وَالْقَلَمِ﴾، قال في تقريب الطيبة عن ﴿يس وَالْقُرْآنِ﴾: «واختلف عن ابن ذكوان وعاصم ونافع من روايتيهما»، وعن: ﴿ن وَالْقَلَمِ﴾: «مثل خلافهم في ﴿يس﴾ خلافهم في: ﴿ن وَالْقَلَمِ﴾»[(١)].

وعند المغاربة إظهار الجميع بلا خلاف، قال في التعريف: «واختلفوا أيضًا في نون الهجاء عند الواو... وفي رواية الأصبهاني بالإظهار في السورتين»[(٢)].

وأمّا دال (قَد) فزادوا الإدغام في حرف الذال، قال الداني في التعريف: «وورش في رواية الأصبهاني بالإدغام في الذال، وذلك في موضع واحد في الأعراف في قوله: ﴿وَلَقَد ذَرَأْنَا﴾ لا غير»[(٣)].

وليس من طريق الطيبة إلا الإظهار، والله أعلم.

(١) تقريب الطيبة، إيهاب فكري، ص١٢٨.

(٢) التعريف في اختلاف الرواة عن نافع، عثمان الداني، ص٦٦.

(٣) التعريف في اختلاف الرواة عن نافع، عثمان الداني، ص٦٢.

المبحث السادس: أحكام النون الساكنة والتنوين:

أثبتَ ابن الجزري الغنة في اللام والراء في قراءة نافع من طرقه، فهي صحيحة عن ورش وعن قالون، والغنة في اللام والراء وجهًا واحدًا للأصبهاني من العشر النافعية، وليس فيها الغنة لورش أو لقالون، فيكون لهم الغنة بمجموع الطرق، والله أعلم.

أمّا في حُكم القلب فتُقلب النون الساكنة ميمًا خالصة مع الغنة فيها، فتكون ﴿أَن بُورِكَ﴾ كمثل ﴿وَمَن يَعْتَصِم بِاللهِ﴾ لا خلاف بينهما، قال ابن الجزري: «وما وقع في كتب بعض متأخري المغاربة من حكاية الخلاف في ذلك فوَهْمٌ، ولعله انعكس عليهم من الميم الساكنة عند الباء».

وأضاف: «والعجب أنّ شارح أرجوزة ابن بري في قراءة نافع حكى ذلك عن الداني، وإنما حكى الداني ذلك في الميم الساكنة لا المقلوبة، واختار مع ذلك الإخفاء، وقد بسطنا بيان ذلك في كتاب التمهيد، والله أعلم».

وقد بيّنت ذلك في البحث الخاصّ بانفرادات طريق الأزرق فلا أرى داعيًا لتكراره هنا، والله الموفق.

المبحث السابع: باب الفتح والإمالة:

أمّا في ذوات الياء فليس له انفراد إلا في كلمة واحدة، قال ابن الجزري: «وانفرد بإمالته أيضًا أبو الفرج النهرواني عن الأصبهاني عن ورش فخالف سائر الرواة عنه»، وهو انفراد غريب، والله أعلم.

المطلب الأول: إمالة الهاء والياء من ﴿كهيعص﴾ والياء من ﴿يس﴾:

قال ابن الجزري عن هاء ﴿كهيعص﴾: «وأمّا ورش فرواه عنه الأصبهاني بالفتح»، ثم قال: «وانفرد أبو القاسم الهذلي بَين بَين عن الأصبهاني عن ورش».

ثم أضاف عن الياء: «واختُلف عن نافع من روايتيه: فأمَالها بين اللفظين مَن أمالَ الهاء كذلك فيما قدّمنا، وفتحها عنه مَن فتح على الاختلاف الذي ذكرنا في الهاء سواء، وكذلك في انفراد الهذلي عن الأصبهاني».

وفي تلخيص أبي معشر التقليل أيضًا، وهما طريق واحد كما ذكرنا، والله أعلم.

وقال في ياء ﴿يس﴾: واختُلف أيضًا عن نافع: فالجمهور له على الفتح، وقطع بِبَين بَين أبو عليّ بن بليمة في تلخيصه وأبو طاهر بن خلف في عنوانه وبه كان يأخذ ابن مجاهد، وكذاك ذكره في الكامل من جميع طرقه فيدخل فيه الأصبهاني، وكذا رواه صاحب المستنير عن شيخه أبي عليّ العطار عن أبي إسحاق الطبري عن أصحابه عن نافع».

وقد أثبت ابن الجزري هذه الوجوه في طيبة النشر من طرق نافع كلّها على خلاف بين المحرّرين في ذلك، وعبارته في النشر تقطع بالفتح للأصبهاني مطلقًا عدا كلمة ﴿التَّوْرَاةَ﴾ فإنه يميلها إمالة كبرى.

فمِن المحقّقين مَن اكتفى بذكر الخلاف في ياء ﴿يس﴾، ممن نقل عنه ذلك الشيخ هارون كيحل، قال:

وقد قلّل التَّوْرَاة في الكلِّ أزرق ... وميّل بها للأصبهانيّ بالكُبرى
ولِيسَ له في غير هذِي إمالة ... وعنه بخُلف ياء ياسين بالصُّغرى

قال في الشرح: «ولم يُمِل الأصبهاني غير كلمة: ﴿التَّوْرَاةَ﴾، وله خلاف في تقليل الياء من قوله تعالى: ﴿يس﴾»[(١)].

والمشهور عن المتولي في منظومته وشرحها للضبّاع الخلاف في ﴿كهيعص﴾ و﴿يس﴾ معًا:

قد أضجَعَ التَّوْرَاةَ ثم قلّلَا ... في أحدِ الوجهينِ يس ولا
إظهار فيه مع تقليلٍ جلا ... وباقي البابِ بفتحٍ قد تلا
لَكنَّ يا ها الهذلي قلَّلَه ... منفردًا بذلك الوجه لَه

«ثم أخبر أنّ أهل الأداء اختلفوا عنه في ياء ﴿يس﴾ بين الفتح... والتقليل... ثم أخبر أنّ الأصبهاني رَوى سائر باب الإمالة بالفتح قولًا واحدًا، إلّا أنَّ الهذلي انفرد عنه بتقليل الهاء والياء من فاتحة مريم»[(٢)].

(١) تقييد المطلق على فتح المغلق في رواية ورش من طريق الأصبهاني والأزرق، هارون كيحل، ص٩٨.
(٢) القول الأصدق في بيان ما خالف فيه الأصبهاني الأزرق، عليّ الضبّاع، ص٢٦.

وبينما ثبتَ رمز الألِف في البيت: «وبَين بَين في أسف» قال صاحب (غنية الطلبة) عن ياء ﴿يس﴾: «فثبتَ الخلاف عنه من الروايتين جميعًا، ويدخل فيهما الأصبهاني»[(١)].

إلا أنّ الضبّاع أظهر وجود اضطراب في البيت: «... وإذْ ها يا اختلف»، قال صاحب الإتحاف: «وانفرد الهذلي بالتقليل عن الأصبهاني وهو ظاهر متن الطيّبة، فإنه أطلق الخلاف فيها لنافع المرموز له بالألِف في قوله: وإذا ها يا اختلف.

لأنه لو أرادَ حصر الخلاف في الأزرق لرمز له بالجيم على قاعدته في الأصول، فيدخل الأصبهاني، لكنه انفرادة للهذلي كما ترى في النشر، والله أعلم»[(٢)].

فدلّ هذا على أنّ الألِف رمز لنافع، ومنه قُرئ له بالوجهين وللأصبهاني كذلك، والله أعلم.

(١) غنية الطلبة بشرح الطيبة، للترمسي، دراسة وتحقيق: عبد الله الجار الله، دار التدمرية، الطبعة ٢، ٢٠١٩، ص١٢٧٥.

(٢) إتحاف فضلاء البشر، للدمياطي، دراسة وتحقيق: شعبان محمد إسماعيل، دار عالم الكتب، لبنان، الطبعة ١، ١٩٨٧، ص٢٨٥.

واضطربت عبارات الشيخ إيهاب فكري، فذكر في تقريب الطيبة الوجهين في ﴿كهيعص﴾ و﴿يس﴾، لكنه اقتصر في مفردة الأصبهاني على الوجهين في ﴿يس﴾ فقط ومنع سوى ذلك، والله أعلم.

أمّا المغاربة فإنهم قرؤوا بإخلاص الفتح في جميع القرآن، وعبارات الداني واضحة في تفصيله لمسائل الفتح والإمالة: «وقرأ الباقون وورش في رواية الأصبهاني بإخلاص الفتح في جميع ما تقدّم»، ومنها: «وقرأ الباقون وورش من رواية الأصبهاني بالفتح»[(١)].

(١) كتاب التعريف في اختلاف الرواة عن نافع، عثمان الداني، ص٦٩- ٧٠- ٧١.

المطلب الثاني: إمالة الطاء من ﴿طسم﴾ و﴿طس﴾ والطاء والهاء من ﴿طه﴾ والحاء من ﴿حم﴾:

أمّا طاء ﴿طسم﴾ و﴿طس﴾، فذكر ابن الجزري الانفراد بها، فقال: «وانفرد أبو القاسم الهذلي عن نافع ببَين اللفظين... ووافقه في ذلك صاحب العنوان، إلا أنه عن قالون ليس من طريقنا».

والتقليل أيضًا من تلخيص أبي معشر، ولم يأخذ ابن الجزري بهذا الحكم في الطيبة، وقد أخذ به بعض المحرّرين، وزادوا وجوهًا أخرى في تلخيص أبي معشر لم ينبّه عليها ابن الجزري، قال الأزميري في تحرير النشر: «وقرأ الطاء من ﴿طه﴾ و﴿طسم﴾ و﴿طس﴾، والهاء من ﴿طه﴾ والحاء من ﴿حم﴾ بالتقليل من التلخيص»[(١)].

ومما يدلّ على قراءتهم بها قول الضبّاع في القول الأصدق: «إلّا أنّ الهذلي انفرد عنه بتقليل الهاء والياء من فاتحة مريم، وكذا الهاء من ﴿طه﴾ وإن لم يظهر من النظم، وظاهره أن هذا الوجه غير مأخوذ به تبعًا لِمَا جرى عليه الشمس ابن الجزري مِن تركِ كلِّ ما ورَدَ على الانفراد، ولكن ليس كذلك هذا الموضع، فقد حقق الأزميري أنّ أبا معشر ذكره في تلخيصه أيضًا، وحينئذ فلا انفراد ولا مانع من الأخذ به»[(٢)].

(١) تحرير النشر، مصطفى الأزميري، ص٧٥.

(٢) القول الأصدق في بيان ما خالف فيه الأصبهاني الأزرق، عليّ الضبّاع، ص٢٦.

والضبّاع يتحدّث عن ﴿كهيعص﴾؛ لأنها مذكورة في النَّظْم، لكنّ ما يُفهم من شرحه هو أنّ ما ورَدَ في التلخيص يُقرأ به كلّه، فيدخل فيه بقية المواضع، والله أعلم.

وفي التلخيص إمالة الراء من ﴿الر﴾ و﴿المر﴾، ولم يذكره ابن الجزري للأصبهاني وذكره في الانفرادات عن قالون.

والغريب ما وجدته في كتاب (الأغدق فيما خالف فيه الأصبهاني الأزرق) قال[1]:

﴿طه﴾: الأصبهاني: الفتح والتقليل، -ولا أدري وهو يقارن بين الأزرق والأصبهاني هل كان يقصد الهاء فقط أم الطاء والهاء معًا-.

﴿طسم﴾: الأصبهاني: الفتح والتقليل.

فذكر فيهما الخلاف، والصحيح الفتح في ذلك كله نصًّا وأداءً لنافع من طرقه جميعًا، والله أعلم.

(١) الأغدق فيما خالف فيه الأصبهاني الأزرق، محمد بوبطرة، دار الإمام مالك، الجزائر، الطبعة ٢، ٢٠١١، ص٧٥، ٧٦.

المبحث الثامن: ياءات الإضافة وياءات الزوائد:

وقد وقع فيها خلاف بين المشارقة والمغاربة، وهو ما سنحاول دراسته وتقريبه -إن شاء الله- في ثلاث مسائل:

المسألة الأولى: ياء ﴿إِخْوَتِي إِنَّ﴾ في يوسف:

قرأ الأصبهاني ياء ﴿إِخْوَتِي إِنَّ﴾ في يوسف بالإسكان مخالفًا للأزرق، قال ابن الجزري: «وانفرد أبو عليّ العطار فيما ذكره ابن سوار عن النهرواني عن هبة الله بن جعفر من طريقي الأصبهاني عن ورش وعن الحلواني عن قالون بفتحها أيضًا، فخالف سائر الرواة من الطريقين».

وأضاف: «والعجب من الحافظ أبي العلاء كيف ذكر فتحها من طريق النهرواني عن الأصبهاني وهو لم يقرأ بهذه الطريق إلا على أبي العز القلانسي، ولم يذكر الفتحَ أبو العزّ في كتبه، والله أعلم».

وياءات الإضافة إذا لقيت همزة قطع تُفتح كلّها ما عدا مواضع معيّنة؛ فمنها المتّفق على إسكانه، ومنها ما وقع فيه خلاف، والخلاف في بعضها يقع من طرق يعضد بعضها بعضًا درايةً، وأخرى يعضد بعضها بعضًا روايةً؛ كالجمع بين رواية قالون وإسماعيل والمسيبي عن نافع في رواية واحدة، والله أعلم.

المسألة الثانية: مذهب المغاربة في ياءات الإضافة:

وهو مخالف لمذهب المشارقة في ثلاث ياءات؛ ففي طيبة النشر فتح: ﴿أَنِّيَ أُوفِي الْكَيْلَ﴾ بيوسف، و﴿ذَرُونِيَ أَقْتُلْ﴾ بغافر، و﴿مَن مَعِيَ﴾ بالشعراء.

وخالفهم المغاربة فقرؤوا الياءات الثلاث بالإسكان، ففي التعريف: «وقرأ إسماعيل والمسيبي وورش في رواية الأصبهاني ﴿أَنِّي أُوفِي الْكَيْلَ﴾ بإسكان الياء»[(١)]، وذكر الداني في جامع البيان الإسكان له ثم قال: «وذكرها الأصبهاني في كتابه بالفتح»[(٢)]، فهذا يدلّ على أنّ فيها خلافًا، غير أنّ الذي اشتهر هو الفتح، والله أعلم.

وذكر في جامع البيان: «﴿ذَرُونِي أَقْتُلْ﴾ فتَحها ابن كثير وابن عامر... وأسكنَها الباقون»[(٣)]؛ ولذلك لم يذكروا فيها خلافًا في كتبهم لاتفاقهم على الإسكان فيها.

وفي سورة الشعراء: «وقرأ ورش في رواية أبي يعقوب وعبد الصمد: ﴿وَمَن مَعِيَ مِنَ الْمُؤْمِنِينَ﴾ بالشعراء بفتح الياء، وسكّنها الباقون وورش في رواية الأصبهاني»[(٤)].

---

(١) التعريف في اختلاف الرواة عن نافع، عثمان الداني، ص٩٤.

(٢) جامع البيان في القراءات السبع، عثمان الداني، ص١٢٣٩.

(٣) جامع البيان في القراءات السبع، عثمان الداني، ص١٥٥٥.

(٤) التعريف في اختلاف الرواة عن نافع، عثمان الداني، ص١٠٤.

فيكون لهم الوجهان فيها بمجموع الطرق، والله أعلم.

المسألة الثالثة: انفراد المغاربة بإثبات ﴿تُوتُونِ﴾:

يتفق المشارقة والمغاربة في باب ياءات الزوائد، إلا أنهم انفردوا بزيادة ياء واحدة، وهي: ﴿تُوتُونِ مَوْثِقًا﴾ في سورة يوسف، قال الداني في التعريف: «وقرأ إسماعيل وورش في رواية الأصبهاني: ﴿حَتَّى تُوتُونِ مَوْثِقًا﴾ بإثبات الياء في الوصل»[1].

(١) التعريف في اختلاف الرواة عن نافع، عثمان الداني، ص٩٤.

المبحث التاسع: فرش الحروف:

وليس في هذا المبحث انفرادات كثيرة، ولكنّ فيها انفرادًا ثابتًا من طرق المغاربة فيُقرأ به، وسأبيِّن ذلك في ثلاث مسائل:

المسألة الأولى: فرش حروف سورة آل عمران:

وهو في كلمة ﴿كَأَيِّن﴾: قرأها ابن كثير وأبو جعفر بمدّ وهمز بعده مكسور، وأبو جعفر يسهّله، والأصبهاني عن ورش يقرؤها: ﴿كَأَيِّن﴾، قال ابن الجزري: «وانفرد أبو عليّ العطار عن النهرواني عن الأصبهاني في العنكبوت آية ٦٠ فقرأ كأبي جعفر من المدّ والتسهيل».

وهذا انفراد ذكره ابن الجزري في الأصول وقد بيّنته هناك، فلا داعي لتكراره.

المسألة الثانية: فرش حروف سورة المعارج:

واختلفوا في ﴿سَأَلَ سَائِلٌ﴾، فأبدَلَ نافع همز ﴿سَأَلَ﴾، وحقق الهمز في ﴿سَائِلٌ﴾، قال ابن الجزري: «وانفرد النهرواني عن الأصبهاني عن ورش بتسهيل ﴿سَائِلٌ﴾ بَين بَين، هذا الموضع خاصة كرواية الخزاعي عن ابن فليح عن ابن كثير، وسائر الرواة عن الأصبهاني عن ورش على خلافه».

وقد نقلَ الداني الإجماع على الهمز لجميع القراء، فقال: «وأجمعوا على همز ﴿سَائِلٌ﴾ وصلًا ووقفًا، إلّا حمزة فإنه يسهّل الهمزة في الوقف على أصله»[(١)].

(١) جامع البيان في القراءات السبع، عثمان الداني، ص١٦٥٧.

ولتليين همزة ﴿سَائِلٌ﴾ أصلٌ، قال صاحب المغني: «أبو قرة عن نافع وأبو جعفر وابن مناذر والزهري: بياء مكسورة مكان الهمزة.

ابن عباس، وهي قراءة زيد بن ثابت: ﴿سَال﴾ بألِفٍ ساكنة من غير همز، ﴿سَيْلٌ﴾ بياء ساكنة بدل الألِف ولا همزة.

أُبيّ وابن مسعود: ﴿سَالَ﴾ بألِف ساكنة، ﴿سَايِلٌ﴾ بياء خالصة وحذفِ الهمزة»[(١)].

لكن القراءة التي صحّت عن جميع القرّاء ﴿سَائِلٌ﴾ بالمدّ مع الهمز بعده، والله أعلم.

المسألة الثالثة: فرش حروف سورة الجن:

قرأ الأصبهاني بالنون في ﴿نَسْلُكْهُ﴾، قال ابن الجزري: «واختلفوا في ﴿يَسْلُكْهُ﴾؛ فقرأ الكوفيون وأبو يعقوب بالياء، وانفرد النهرواني بذلك عن هبة الله عن الأصبهاني عن ورش، وخالفه سائر الرواة عن هبة الله فرووه بالنون، وكذا رواه المطوعي عن الأصبهاني، وبذلك قرأ الباقون».

(١) المغني في القراءات، محمد النوزاوازي، تحقيق: محمود الشنقيطي، الجمعية العلمية السعودية للقرآن الكريم وعلومه، المملكة العربية السعودية، الطبعة ١، ٢٠١٨، ص١٨٢٨.

وقراءة الأصبهاني ﴿يَسْلُكْهُ﴾ بالياء، خالف فيها الأزرق وجميع الرواة عن نافع، والمشهور أن الكوفيين ويعقوبَ هم مَن قرؤوا بالياء، إلا أنّ هذا الوجه ورَدَ في كتب عديدة كالمستنير وجامع ابن فارس وغاية أبي العلاء، وغيرها، وقد ذكرنا أنّ العبرة ليست بكثرة النصوص وإنما بالرواية الصحيحة، ولقد صحّ هذا الوجه من طريق أخرى وهي طريق المغاربة عن الأصبهاني، فإنها ما زالت تُقرأ بسند صحيح، قال الشيخ عبد الواحد الصمدي:

واليا بنَسْلُكْهُ مكانَ النّون لأصبهانِ مغربٍ مأمون

وقال في جامع البيان: «وبذلك قرأتُ من طريقه»[(١)]، وقد أثبته في التعريف، فقال: «وقرأ ورش في رواية الأصبهاني: ﴿نَسْلُكْهُ عَذَابًا صَعَدًا﴾ في الجن بالياء، وقرأ الباقون وورش في رواية أبي يعقوب وعبد الصمد بالنون»[(٢)].

فيكون للأصبهاني الوجهان بمجموع الطرق، مع تقديم القراءة بالنون، والله أعلم.

ولم يذكر الداني انفراد الأهناسي عن النحاس بذلك عن الأزرق، وذكرها في جامع البيان، فقال: «وروى أحمد بن نصر عن محمد بن إبراهيم الأهناسي عن أصحابه النحاس وغيره، عن ورش بالياء، قال أحمد: وهي رواية المصريين

(١) جامع البيان في القراءات السبع، عثمان الداني، ص١٦٦٦.

(٢) التعريف في اختلاف الرواة عن نافع، عثمان الداني، ص١١١.

أجمعين»، وقد وصف الداني ذلك بالخطأ الفاحش؛ «والذي رواه المصريون أجمعون من أهل الأداء وغيرهم ونصّ عليه داوود وعبد الصمد في كتابيهما وأبو يعقوب ويونس وأحمد بن صالح (النّون)، ولا يعرف أحد من أصحابهم غير ذلك».

وردُّ الداني على مذهب الأهناسي ووصفه بالخطأ، وأخْذُه بالياء في مذهب الأصبهاني دليلٌ على صحته عنده وإن خالف هؤلاء جميعًا عن ورش، والله أعلم.

خاتمة:

الحمد لله والصلاة والسلام على رسول الله، أمّا بعد:

احتوى كتاب النشر في القراءات العشر لابن الجزري على مسائل تسمى (الانفرادات)؛ منها ما حَكَم عليه بالضَّعف، ومنها ما سكَتَ عنه. والمسكوت عنه صنفان: صنف لم يُثبته في طيبة النشر التي هي عمدة الرواية وهو الأكثر، وصنف أَثبته فيها وأَقرأَ به.

إنّ تتبّع المسائل التي تركَ ابن الجزري ذِكْرها في طيبة النشر والحُكم على انفراداتٍ ضعّفها بالصحة أو الحُكم على مسائل صحيحة بالمنع من طرفِ بعض المحرّرين يفتح الباب على مصراعيه للاضطراب، وقد بُني هذا العلم على أركان ثلاثة: الرواية، واحتمال الرسم، والصحة في اللغة. فيلتزم القارئ باتّباع ما رُوي وعدم الخروج عن دائرة المرويّ، مِن أجلِ هذا بيّنتُ في هذا البحث صحّة وجوه حَكَم عليها ابن الجزري بالضَّعف ولم يُقرئ بها؛ لأنها ثبَتَتْ عند قوم آخرين ثبوتًا قويًّا نصًّا وأداءً فلم يبقَ مجالٌ لمنعها، وتأمّل في عبارتي: «ثبوتًا قويًّا».

نتائج البحث:

- الانفرادات التي وردَتْ عن بعض الطرق عن الأصبهاني عن ورش كثيرة، وقد ذكَرَ في النشر جزءًا يسيرًا منها.

- بعض الانفرادات اختيار من الأئمة، وبعضها رواية، وبعضها للتنبيه فقط.

- اختار ابن الجزري الانفرادات التي كانت لا تزال مشهورة يُقرأ بها في زمنه، وترك ما سوى ذلك.

- لا يُمنع انفراد إلا برواية، وكذلك لا يُصحّح إلا برواية.

توصيات البحث:

أُوصِي في ختام هذا البحث نفسي وإخواني من طلبة العلم بدراسة الانفرادات الموجودة في النشر من بقية الروايات، خاصة رواية أبي جعفر.

وأسأل اللهَ أن يتقبّل هذا العمل وينفع به، والحمد لله أوّلًا وآخرًا، وصلّى الله وسلّم وبارك على سيدنا محمد وعلى آله وأصحابه أجمعين.

قائمة المراجع:

- الأغدق فيما خالف فيه الأصبهاني الأزرق، محمد بوبطرة، دار الإمام مالك، الجزائر، الطبعة ٢، ٢٠١١.
- أنوار التعريف لذوي التفصيل والتعريف، محمد الجزولي، تحقيق: عبد الحفيظ قطاش، دار الكتب العلمية، لبنان، ٢٠٠٤.
- إتحاف فضلاء البشر، للدمياطي، دراسة وتحقيق: شعبان محمد إسماعيل، دار عالم الكتب، لبنان، الطبعة ١، ١٩٨٧.
- الاختيار في القراءات العشر، عبد الله سبط الخياط، تحقيق: عبد العزيز السبر، مكتبة الملك فهد الوطنية، المملكة العربية السعودية، ١٩٩٦.
- بذل العلم والود في شرح تفصيل العقد، عبد الرحمن الخباز، تحقيق: عيسى الفارسي، منشورات وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية، المملكة المغربية، الطبعة ١، ٢٠١٦.
- تحرير النشر، مصطفى الأزميري، تحقيق: خالد حسن أبو الجود، دار أضواء السلف، السعودية، الطبعة ١، ٢٠٠٧.
- التعريف في اختلاف الرواة عن نافع، عثمان الداني، تحقيق: محمد السحابي، مطبعة الفضيلة، المغرب، ١٩٩٥.

- تقريب النشر في الطرق العشر، محمد الأزروالي، تحقيق: أيوب بن عائشة والحسن المهتدي، منشورات وزارة الأوقاف، المغرب، الطبعة ١، ٢٠٢١.
- تقريب الطيبة، إيهاب فكري، المكتبة الإسلامية، مصر، الطبعة الأُولى، ٢٠٠٦.
- تقييد بعض القراءات العشرية النافعية، عبد الرحمن بن القاضي، تحقيق: أيوب أعروشي، مجلة معهد محمد السادس للقراءات والدراسات القرآنية، العدد ٠٢، ديسمبر ٢٠٢٢.
- تقييد المطلق على فتح المغلق في رواية ورش من طريق الأصبهاني والأزرق، هارون كيحل، دار الشافعي، قسنطينة، الجزائر، ٢٠١٩.
- التلخيص في القراءات الثمان، عبد الكريم الطبري، تحقيق: جمال شرف، دار الصحابة للتراث، مصر، ٢٠٠٧.
- تكميل المنافع في قراءة الطرق العشرة المروية عن نافع، محمد الرحامني، تحقيق: أيوب أعروشي وأيوب بن عائشة، مطبعة الفضيلة، المغرب، الطبعة ١، ٢٠١٧.
- جامع البيان في القراءات السبع، عثمان الداني، تحقيق: عبد المهيمن الطحان ومن معه، جامعة الشارقة، الإمارات العربية المتحدة، الطبعة ١، ٢٠٠٧.

- غاية الاختصار في قراءات العشرة أئمة الأمصار، الحسن الهمذاني، تحقيق: أشرف طلعت، الجمعية الخيرية لتحفيظ القرآن الكريم بجدة، المملكة العربية السعودية، الطبعة ١، ١٩٩٤.
- غنية الطلبة بشرح الطيبة، للترمسي، دراسة وتحقيق: عبد الله الجار الله، دار التدمرية، الطبعة ٢، ٢٠١٩.
- القول الأصدق في بيان ما خالف فيه الأصبهاني الأزرق، عليّ الضبّاع، المكتبة الأزهرية للتراث، مصر، ١٩٩٩.
- المغني في القراءات، محمد النوزاوازي، تحقيق: محمود الشنقيطي، الجمعية العلمية السعودية للقرآن الكريم وعلومه، المملكة العربية السعودية، الطبعة ١، ٢٠١٨.
- مفردة الأصبهاني مقارنة بطريق الأزرق، إيهاب فكري، دار الإمام مالك، الجزائر، الطبعة ١، ٢٠١٩.
- النشر في القراءات العشر، محمد بن الجزري، تحقيق: خالد أبو الجود، دار المحسن، الجزائر، الطبعة ١، ٢٠١٦.